الكويت ثالث دولة خليجية من حيث حجم التبادل التجاري مع اليمن

الصندوق الكويتي بالمساهمة في تمويل المرحلة الثالثة من المشروع وذلك بمبلغ ٩,٣٥٢ مليون دينار كويتي.

٣ – مشروع طريق المكلا – وادي حضرموت:

ساهم الصندوق الكويتي بتمويل طريق المكلا وادي حضرموت بمبلغ ٤,٥٠٠ مليون دينار كويتي.

ويهدف المشروع إلى نفقات تشغيل الحركة العادية والاقتصادية في تكاليف صيانة الطرق المغطاة بالحجر وتجنب الخسائر الناجمة عن عدم استطاعة نقل المنتجات الزراعية إلى مناطق الطلب إضافة إلى زيادة الحركة السياحي للبلاد.

ويعد عقد التسعينات فترة حرجة في مستوى العلاقات اليمنية–الخليجية عامة والعلاقات اليمنية–الكويتية خاصة، إذ شهدت العلاقات انخفاض في مستوى التواصل والتعاون بين الدولتين.

وتعتبر زيارة السيد عبد القادر باجمال في ١٥ مايو ١٩٩٩م والذي كان يشغل حينها منصب نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية اليمني بداية لاستعادة العلاقات بين البلدين عافيتها وتمت تلك الزيارة بدعوة رسمية حيث عقدت مباحثات رسمية تناولت بحث الوسائل الممكنة لتعزيز العلاقات بين الجانبين، وخلال الزيارة التقى الوفد اليمني بأمير دولة الكويت، وولي العهد رئيس مجلس الوزراء الذي قام برفقة الوفد اليمني بافتتاح مقر السفارة اليمنية بالكويت، ورفع علم الجمهورية اليمنية عليه ، لدولة الكويت في ١٥ مايو١٩٩٩م .

كما اتفق الجانبان على رفع التمثيل الدبلوماسي لكلا البلدين، حيث تسلم الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت، في ١ ديسمبر ١٩٩٩م، أوراق اعتماد سعيد هادي عوض كسفير فوق العادة ومفوض للجمهورية اليمنية لدى دولة الكويت، وبالمقابل تسلم رئيس الوزراء وزير الخارجية، عبد القادر باجمال، في ٢٤ فبراير ٢٠٠٠م، أوراق اعتماد السفير يوسف عبد الله العنيزي كسفير لدولة الكويت علما أن سفارة دولة الكويت لم يتم إغلاقها وظل القائم بالأعمال السيد منصور العوضي يمارس مهامه فيها دون انقطاع لمدة عشر سنوات .

كما شهد العام ٢٠٠٠م نشاطا واسعا في تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين، التي كان أبرزها زيارة رئيس مجلس النواب، الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، لدولة الكويت خلال الفترة (١٠–١٤ ابريل ٢٠٠٠م) بناء على دعوة تلقاها من نظيره جاسم الخرافي، وقد أسهمت هذه الزيارة في تعزيز علاقات البلدين، وحققت نتائج طيبة في قضايا التعاون المستقبلي بين البرلمان اليمني ونظيره الكويتي.

وقد التقى الشيخ عبدالله الأحمر والوفد المرافق له أمير دولة الكويت، وولي العهد رئيس مجلس الوزراء، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية .

وخلال الزيارة التقى رئيس مجلس النواب بالسيد عبد الوهاب البدر، رئيس الصندوق الكويتي للتنمية، حيث جرى مناقشة الوسائل الكفيلة بإعادة نشاط الصندوق في اليمن، وكذا معالجة المديونية العامة للصندوق لدى اليمن، وإمكانية جدولتها.

في ٥ سبتمبر ٢٠٠٠م التقى سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي كان وقتها النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء – وزيرا للخارجية، والرئيس علي عبد الله صالح في مقر أقامه الرئيس علي عبد الله صالح في مدينة نيويورك على هامش انعقاد قمة الألفية الثالثة، حيث جرى استعراض العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها.

وفي العيد العاشر للوحدة اليمنية ٢٢ مايو ٢٠٠٠م، كان الوفد الكويتي برئاسة الشيخ صباح الأحمد الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، من أوائل الوفود المشاركة في احتفالات الشعب اليمني، وهو ما مثل رؤية واضحة عن مدى تطور العلاقات بين اليمن والكويت، خاصة في ظل التحرك المكثف وتبادل الزيارات الهادفة الى الرفع من حجم التعاون بين البلدين، وفي كافة المجالات الممكنة وكانت هذه أول زيارة يقوم بها مسئول كويتي بهذا المستوى منذ عام ١٩٩٠م.

وتواصلا لتحسن العلاقات البرلمانية وصل الى صنعاء في ٢٠٠١/٣/١٨م وفد مجلس الأمة الكويتي برئاسة جاسم محمد الخرافي، رئيس مجلس الأمة، وقد تم خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية للتعاون المشترك يتم بموجبها تبادل الزيارات بين أعضاء المجلسين لما من شأنه تعزيز العلاقات الثنائية وتنميتها، إضافة الى تبادل المطبوعات الصادرة عنهما، وتنسيق المواقف في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعلى المستويات كافة.

ومضيا على خطى تطبيع العلاقات السياسية وصل الى صنعاء في ٢١ مارس ٢٠٠١م الشيخ صباح الأحمد الصباح، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية بدولة الكويت، في زيارة نقل خلالها رسالة الى الرئيس علي عبدالله صالح، من المغفور له الشيخ جابر الأحمد الصباح، تتضمن بحث أسس تطوير العلاقات، وكذلك تنسيق المواقف بين البلدين في إطار مؤتمر القمة المنعقد في العاصمة الأردنية عمان التي عقدت في أواخر مارس ٢٠٠١م .

وفي إطار تبادل الزيارات الرسمية بين الجانبين قام الشيخ علي الجابر الأحمد الصباح، محافظ محافظة الجهراء بزيارة إلى اليمن في ٢١ ابريل ٢٠٠١م، أجرى خلالها مباحثات مع العديد من المسئولين اليمنيين والهيئات وبعض رجال الاعمال، التي هدفت الى بحث سبل تعزيز العلاقات في كافة المجالات.

في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١م استقبلت صنعاء وفد الأسبوع الثقافي الكويتي برئاسة السيد محمد الرميحي بينما زار الكويت في فبراير ٢٠٠١ رئيس جمعية محو الأمية ووفد من مصلحة الضرائب اليمنية في إبريل ٢٠٠١م بالإضافة لوكيل وزارة الشئون الاجتماعية كما شهدت تلك الفترة تبادل الزيارات على مستوى وزير وأدنى من ذلك ولعل من أهم تلك الزيارات زيارة السيد وزير التخطيط والتنمية الكويتي لليمن في يناير ٢٠٠٠م.

كما قام السيد عبد الرحمن الاكوع وزير الإعلام حينها بزيارة لدولة الكويت في مارس ٢٠٠٠م وزيارة وزير الثقافة والسياحة السيد عبد الوهاب الروحاني للكويت في شهر أكتوبر ٢٠٠٠م .

مجمل هذه الزيارات كان نتاجها تشكيل لجنة يمنية– كويتية مشتركة برئاسة وزيري خارجية البلدين التي يمكن لها الاسهام في تفعيل مستوى الشراكة، خاصة في المجالات الاقتصادية، والاستثمارية المشتركة، التي تم التوقيع عليها اثناء زيارة وزير الخارجية اليمني د.ابو بكر القربي لدولة الكويت في ٢٦ اغسطس ٢٠٠١م والتي جاءت في اطار الرؤية الجادة لدى الحكومتين اليمنية والكويتية الهادفة الى ايجاد السبل الكفيلة للتعاون في كافة المجالات.

وفي ظل تنامي العلاقات البرلمانية بين البلدين، التي شهدت خلال الفترة الماضية تحسنا كبيرا خاصة في ظل تبادل الزيارات المستمرة بين البرلمانين، والتي كان من ضمنها زيارة الوفد البرلماني الكويتي في شهر ابريل ٢٠٠٢م برئاسة د.عبدالمحسن مدعج المدعج، رئيس جمعية الاخوة الكويتية– اليمنية، والتي خلالها تم التوقيع مع محمد الخادم الوجيه، رئيس جمعية الإخوة اليمنية– الكويتية، على محضر اجتماع مشترك تضمن التأكيد على أهمية تفعيل دور جمعية الإخوة البرلمانية في تعزيز العلاقات البرلمانية بين المجلسين من خلال تبادل الزيارات والخبرات وإمكانية تدريب الكوادر البرلمانية والإدارية اليمنية بالكويت، وتمكينهم من الاطلاع على التجربة البرلمانية الكويتية، وتوحيد مواقف البلدين في المحافل البرلمانية العربية والدولية، وتبني قضايا البلدين في البرلمانين، والعمل المشترك لدعم فكرة إنشاء البرلمان العربي الموحد .

واستأنفت الكويت دورها ودعمها المادي والاقتصادي عبر مؤسساتها الاستثمارية وصناديقها المالية لعمليات التنمية في الجمهورية اليمنية من خلال مؤتمر باريس "٢" للدول المانحة كما قدمت ٢٠٠ مليون دولار كقروض طويلة الأجل لليمن في مؤتمر المانحين الذي عقد في العاصمة البريطانية لندن في نوفمبر ٢٠٠٦م .

وعلى المستوى الاقتصادي تم استكمال الإجراءات القانونية لإقرار اتفاقية الازدواج الضريبي، وإنشاء اللجنة العليا المشتركة للاستثمار في الجمهورية اليمنية.

وقد كان لزيارة الرئيس علي عبد الله صالح إلى الكويت في يناير ٢٠٠٦ دلالاتها الواضحة لدى الجانب الكويتي، حيث أكدت على عمق الأسى والحزن اليمني لفقدان الأمة العربية لأحد قادتها وهو الشيخ جابر الصباح، الذي كرس حياته لخدمة شعبه وأمته ومثلت في الوقت ذاته دفعة حقيقية في تحريك العلاقات اليمنية–الكويتية نحو الأمام.

العلاقات الاقتصادية:

رافق الانفراج في العلاقات السياسية بين اليمن والكويت تحسناً في العلاقات الاقتصادية التي كانت نتاج الزيارات الرسمية المتبادلة بين مسئولي البلدين.

فمنذ العام ١٩٩٨م شهد البلدان اتصالات مكثفة في إطار تحريك وتنشيط علاقات التعاون المشترك، التي كان لها بالغ الأثر في التوقيع على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات، خاصة فيما يخص الجانب الاقتصادي.

تمثلت البداية في استئناف تبادل الخدمات البريدية المباشرة بين الجمهورية اليمنية ودولة الكويت، وقد تم ذلك في ٧ أغسطس ١٩٩٩م، كما مثلت الزيارات المتكررة التي قام بها وزير التخطيط والتنمية اليمني، احمد محمد صوفان، في شهري مايو ونوفمبر من العام ٢٠٠٠م للكويت، حرص الجانب اليمني على تطوير آفاق التعاون بين البلدين والتي هدفت الى محاولة إعادة تنشيط الدور الكويتي في برامج التنمية الاقتصادية في اليمن من خلال الصندوق الكويتي للتنمية.

حيث تم مناقشة أوجه التعاون بين الجانبين خاصة فيما يخص الترتيبات المالية الخاصة بمشاريع الصندوق الكويتي السابقة والقروض التي قدمها لليمن، وكذا التوجهات المستقبلية نحو معاودة الصندوق لأنشطته في العديد من المجالات التنموية.

وقد أسفر عن هذه المحادثات التوقيع في ١٨ مايو ٢٠٠٠م بصنعاء على محضر اجتماع بين وزارة التخطيط والتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، حيث تعلقت جولة المفاوضات الأولى بتسوية المديونية السابقة خلال الفترة (٦٨–١٩٨٩م) المستحقة على اليمن للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية .

وفي شهر فبراير من العام ٢٠٠١م تم التوقيع على محضر اجتماع بين وزارة المالية، والصندوق الكويتي للتنمية، الذي تضمن معالجة المديونية السابقة المستحقة على اليمن والبالغة ٤٤ مليون دينار كويتي، كما تم في نفس الفترة التوقيع على مذكرة تفاهم بين احمد محمد صوفان، وزير التخطيط، وبدر مشاري الحميضي، مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية، تضمنت استئناف النشاط الاقراضي للصندوق لتمويل المشاريع الإنمائية في الجمهورية اليمنية ومنها:

– إنشاء عدة مشاريع في جزيرة سقطرى، أهمها مشروع إنشاء رصيف ميناء سقطرى، ومشروع كلية المجتمع (كلية الشيخ صباح الأحمد الصباح) بمنحة مالية قيمتها مليون دينار كويتي.

– إنشاء مشاريع الطرق والمياه، منها استكمال العمل في مشروع طريق عدن حضرموت، والنظر في تنفيذ مشروع طريق المنصورية (طريق ريمة الممتد من المنصورية الى الجبين) الذي يعد بداية للاستثمار الكويتي في اليمن.

وفي ظل واقع الاستثمار في اليمن، وإمكانيات الفرص الاستثمارية فيه خاصة في المنطقة الحرة بعدن، وما يوفره قانون الاستثمار اليمني من ضمانات وامتيازات للمستثمر.

تم التوقيع بدولة الكويت في فبراير ٢٠٠٠م بالأحرف الأولى على محضر اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين البلدين، والذي تعزز بالتوقيع في ٢٠ فبراير ٢٠٠١م في العاصمة الكويتية على اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين اليمن والكويت، وتتيح الاتفاقية خلق الظروف الملائمة لكلا البلدين لتهيئة التعاون الاقتصادي في الجانب الاستثماري، بالإضافة الى اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي التي تم التوقيع عليها في أغسطس ٢٠٠١م في مقر وزارة المالية الكويتية.

كما شاركت الكويت بفعالية في مؤتمر باريس للدول المانحة ووعدت بتقديم مساهمات مالية عبر مؤسساتها الاستثمارية وصناديقها المالية لدعم عملية التنمية في اليمن.

وفي إطار تعزيز العلاقات بين المدن اليمنية والكويتية تم التوقيع في شهر ابريل ٢٠٠١م على مذكرة تفاهم بين أمانة العاصمة ومحافظة الجهراء بدولة الكويت، حيث تضمن اتفاق الجانبين تشكيل لجنة مشتركة لإعداد مشروع اتفاقية توأمة بين أمانة العاصمة صنعاء، ومحافظة الجهراء الكويتية.

وتهدف المذكرة الى ما من شأنه دعم سبل التعاون المشترك بين المدينتين من خلال الجهات والمؤسسات المختصة، وكذا تبادل الزيارات بين الوفود لتحقيق الأهداف المرجوة في ظل ما تشهده العلاقات من تنام مستمر.

وقد وقع على مذكرة التفاهم الشيخ علي جابرَ الأحمد الصباح، محافظ محافظة الجهراء وأحمد الكحلاني، أمين العاصمة.

أما أبرز آفاق التعاون بين اليمن والصندوق الكويتي فقد تمثل باتفاقية القرض المبرمة بين الجانبين، التي تم التوقيع عليها في ٢٥ من شهر يناير ٢٠٠٣م، والتي تضمنت تقديم الصندوق قرضا بقيمة ٣٠ مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع انشاء خطوط النقل، مأرب، وتطوير الشبكة الكهربائية في الجمهورية اليمنية، حيث يشمل المشروع توريد وتركيب خطوط نقل على التوتر (٤٠٠) ك.ف، وكذا توريد وتركيب محطات تحويل وقطع على التوترات ٣٣/١٣٢/٤٠٠ ك.ف، بالاضافة الى تطوير الشبكة الكهربائية القائمة وزيادة قدرتها الاستيعابية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، ومواكبة الزيادة في الطاقة المنتجة من مصادر التوريد الاضافية التي تعتزم مؤسسة الكهرباء إنشاءها في منطقة مأرب.

كما ساهم الصندوق في تمويل العديد من المشاريع التنموية في محافظة حضرموت.. منها:

– مشروع الميناء السمكي للصيادين، ومجاري مياه الصرف الصحي بمديرية السحة.

– مشروع خور المكلا، والكورنيش الساحلي لمدينة المكلا.

– مركز الاسر المنتجة التابع لمكتب وزارة الشئون الاجتماعية، وروضة الأطفال بمدينة المكلا، وكذا مشاريع المياه والصرف الصحي لمدينة المكلا – المرحلة الأولى– والتي ساهم الصندوق في تمويلها بمبلغ (٩,٧٢٠,٠٠٠) دولار تمثلت في توريد ومد أنابيب نقل المياه من حقل الآبار الى خزانات التوزيع عبر المكلا بطول ٥٥ كم.

كما سيمول الصندوق عدداً من المشاريع الزراعية في محافظة حضرموت، وبناء السدود بوادي حضرموت، ومشاريع سمكية في مدينة الشحر وفي مجال

المياه والصرف الصحي وغيرها من المجالات التنموية التي تخلق فرص عمل افضل، وكذا المساهمة في اعمار بعض المدن التاريخية في المحافظة.

كما تم في اغسطس ٢٠٠١م التوقيع في صنعاء على اتفاقية تمويل الدراسة الفنية لمشروع دعم مياه تريم سيئون.

والجدير ذكره ان عدد القروض التي قدمها الصندوق لليمن حتى تاريخ ٢٠٠٢/٣/٣١م يساوي ١٢ قرضا بقيمة (٦٩,١٥٣,٠٠٠) دينار كويتي.

وفي ٢٨ يونيو ٢٠٠٣م استأنفت الخطوط الجوية اليمنية رحلاتها إلى دولة الكويت بعد توقف دام ١٣ عاما، وهو ما يجسد خطى التعاون الاقتصادي بين البلدين السائرة بثبات نحو مستقبل أفضل في العلاقات الكويتية اليمنية.

– التعاون اليمني الكويتي في مجال النفط والمعادن:

يرجع التعاون النفطي بين الكويت واليمن الى اوائل الثمانينات عندما منحت الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية (كوفبك) حق الامتياز النفطي في اليمن، حيث بلغ حجم استثمارات الشركة منذ بداية نشاطها في ١٩٨٤م نحو (١٧٠) مليون دولار من خلال مشاركتها في استخراج النفط من حقل شرق شبوه الذي ينتج حوالي (٣٠) الف برميل يوميا، وحقل جنة الذي ينتج حوالي (٦٠) الف برميل يوميا، أي ما يقارب ٩٠ الف برميل يوميا.

كا حصلت الشركة مؤخرا على حق الامتياز للاستكشافات وانتاج النفط في بلوك (١٥) البحري قبالة مدينة المكلا، حيث يتوقع ان تسفر عمليات المسح الجيولوجي، والجيوفيزيائي، عن نتائج واعدة في ضوء التجارب التي انجزتها احدى الشركات الاوروبية في المنطقة في ثمانينات القرن الماضي.

وستقوم شركة كوفبك الكويتية بالتعاون مع شركة اويل سيرج ليمتد الاسترالية بتوظيف مبلغ (١٢,٠٠٠,٠٠٠) دولار لانجاز عمليات المسح والتنقيب واجراء التقييم النهائي قبل البدء بالانتاج في اول حقل نفطي بحري في اليمن.

وتواصلا للتعاون اليمني الكويتي في مجال النفط والمعادن تم التوقيع في ٢٠٠٣/١٠/١٣م على مذكرة تفاهم للتعاون الفني في مجال النفط والمعادن.

ود وقعها عن الجانب اليمني د.رشيد بارباع، وزير النفط والمعادن، وعن الجانب الكويتي م.عيسى العون، وكيل وزارة الطاقة الكويتية.

كما تم منح الشركة الكويتية للخدمات البترولية في ٢٠٠٣/٩/٢٠م حق الاستثمار في اليمن من خلال بناء مصنع لانتاج زيوت السيارات، وهو ما يبشر بمزيد من التعاون بين البلدين في مجال النفط والمعادن من خلال الاستثمارات الكويتية التي يمكنها الاستفادة من حجم الفرص المتاحة في مجال استثمار النفط ومشتقاته الى جانب الشركات الدولية العاملة في اليمن.

وتعزيزا لأواصر التعاون النفطي زار صنعاء في ٣١/ ٧/ ٢٠٠٥م السيد عيسى العون وكيل وزارة النفط وبحث مع المسؤلين اليمنيين سبل تطوير وتعزيز التعاون بين كلا الطرفين .

التبادل التجاري بين البلدين:

كان من الطبيعي أن يكون حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال عقد التسعينات دون المستوى المطلوب بسبب الدمار الذي أصاب الاقتصاد الكويتي نتيجة لاحتلال الجيش العراقي للأراضي الكويتية عام ١٩٩٠ – ١٩٩١م، وانشغال الكويت بإعادة بناء اقتصادها طوال التسعينات. وشهدت العَلاقات الاقتصادية والتجارية بين اليمن والكويت تحسنا منذ عام ١٩٩٩م حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين والذي كان نتاج التوقيع على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية التي أوجدت فرصا اكبر لتبادل المنتجات والسلع بين البلدين.

وتأتي الكويت ثالثا في قائمة التبادل التجاري والاقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي.

إعلان